المكتب الإعلامي لحزب التحرير ولاية تركيا

﴿ وَعَدَاللّهُ الّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُرٌ وَعَكِمُلُواْ الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِيكَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِيكِ ٱرْتَفَىٰ لَهُمْ وَلِيُّهَدِّلْنَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنَاً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُوكِ فِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَيْكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴾



رقم الإصدار: ت.راب.ص/2014 / م.ا / 027

2014/10/16م

الخميس، 22 ذو الحجة 1435هـ

بيان صحفي انتهت المرحلة الأولى من حملة "قل لظلم القضاء التركى الموجه لحزب التحرير: قف!"

يعلن حزب التحرير/ ولاية تركيا للرأي العام عن تمام المرحلة الأولى من الحملة التي أطلقها في 18 أيلول عام 2014 بعنوان "قل لظلم القضاء التركى الموجه لحزب التحرير: قف!"، وذلك في 30 أيلول عام 2014. وقد تم في إطار الحملة القيام بزيارات مقصودة إلى ممثلي الإعلام والحقوقيين والأحزاب السياسية وفي مقدمتها مؤسسات المجتمع المدني وفعاليات التواصل (الاجتماعي) والاجتماعات الإعلامية. وشارك العديد من الحقوقيين والممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في المؤتمر الصحفي الذي عقده المكتب الإعلامي لحزب التحرير / ولاية تركيا في فندق أق غون بإسطنبول، وتم بذلك تقديم أول دعم للحملة.

علاوة على ذلك فقد قام أعضاء المكتب الإعلامي لحزب التحرير / ولاية تركيا ولجنة الاتصالات المركزية ولجان الاتصالات المحلية بزيارة مئات الأشخاص والمؤسسات بدءاً من المحكمة الدستورية إلى وزارة العدل، ومن اتحاد نقابة المحامين إلى رئاسة مجلس العدل، ومن نواب البرلمان إلى المراكز العامة للأحزاب السياسية، ومن الصحفيين إلى القنوات التلفزيونية، ومن مؤسسات المجتمع المدني إلى الممثلين عن أصحاب العمل، وذلك بين 18 و30 أيلول. في إطار هذه الزيارات تم تزويد 433 شخصاً ومؤسسة مختلفة بما في ذلك 80 مؤسسة سياسية و175 مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني و95 مؤسسة إعلامية و 51 ممثلاً عن القضاء والحقوق و32 مؤسسة من مؤسسات الدولة؛ بمعلومات عن الحملة وتم تسليمهم ملف الحقوق الذي تم إعداده.

مرة أخرى خلال هذه المدة، زار قرابة 195 ألف شخص صفحة الفيسبوك التي تحمل اسم "قل لظلم القضاء التركي الموجه لحزب التحرير: قف!" والتي تم افتتاحها من أجل التعريف بالحملة. وأرسل مئات الأشخاص صورا ورسائل فيديو إلى هذه الصفحة لدعم الحملة وكذلك للتعبير عن الظلم الذي يتعرضون له. وجاءت إلى الحملة رسائل دعم وتأييد من خارج القطر، من إندونيسيا وأفغانستان وروسيا والقرم ومصر والسودان ولبنان وفلسطين والدنمارك وهولندا وكثير من البلدان الأخرى، وجميعها تطالب بإنهاء المحاكمات غير القانونية الجائرة بحق أعضاء حزب التحرير / ولاية تركيا. وفي 20 أيلول 1201 احتل مؤشر توتير باسم حزب التحرير / ولاية تركيا وحملته المرتبة الأولى في أجندة تركيا، والمرتبة الثانية في أجندة الحساب المفتوح في تويتر، تم إرسال 44.341 تويت، ونشر رسائل التأبيد والدعم الوافدة من شرائح عديدة.

في هذه المرحلة الأولى من الحملة، نحن باعتبارنا الحزب الإسلامي الذي يمارس نشاطه في كافة أنحاء العالم في سبيل إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة من جديد، ويقوم بأعمال فكرية وسياسية رافضا رفضا مطلقا استعمال سبل الإكراه والعنف نقدم الشكر لجميع الأشخاص والمؤسسات الواعية التي تقدم بيانات حول وجوب إنهاء هذا الظلم الذي يمارسه القضاء بحق حزب التحرير، ونبين بأن الحملة مستمرة في الفترة المقبلة بمراحل محددة. وبهذه المناسبة نعلن أيضاً أننا سنطلق حملة توقيع بين 20 تشرين الأول و20 تشرين الثاني.

بعد نتائج انتخابات المجلس الأعلى للقضاة والنواب العامين لم يعد لحكومة حزب العدالة والتنمية التي وضعت الدستور والتسيير والقضاء تحت إدارتها حجة تقولها وذريعة تتفوه بها. لذلك حان الوقت للتحرك وإنهاء أعمال الظلم الجارية. فيجب على وجه السرعة إنهاء محاكمة جميع المسلمين الذين يتعرضون للظلم بصورة عامة وبالأخص شباب حزب التحرير المستمرة بصورة غير قانونية، وضم التعديلات الدستورية التي ستقضي على هذه المحاكمات غير القانونية إلى حزمة القضاء الجديدة التي ورد ذكرها. فالأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة في تركيا قد أوضحت ماهية الإرهاب ومن هو الإرهابي. في تلك الحالة يجب على الحكومة أن تبين هذا الفرق بصورة واضحة جداً.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تركيا